

تحليل إخباري

لا يأس إسرائيلياً من اليونيفيل

الحرب، وتهدف هذه الحملة إلى تهيئة الرأي العام العالمي لتجاوز استهداف المدنيين، عبر الإيحاء مسبقاً بأن الدور السكنية في القرى والبلدات الجنوبية، ليست إلا مخازن ومواقع عسكرية تابعة لحزب الله.

ضمن هذه السياسة، يأتي الحديث الإسرائيلي شبه الدائم والدوري، عن وجود مواقع عسكرية لحزب الله داخل القرى والبلدات، أو الحديث عن أن القرى قد تحولت إلى ثكن عسكرية، أو أن الأنفاق داخل الأحياء قد نقلت إلى داخل القرى... وبحسب المنطق الإسرائيلي، من شأن هذه الحملة أن تساهم في مواجهة الانتقادات الدولية، حال التعرض للمدنيين في الحرب المقبلة، سواء وقعت الحرب في موعد قريب أو بعيد.

تضمن الكشف الأخير صوراً ومجسمات، تهدف إلى الإيحاء بأنه حقيقة لا لبس فيها، والتشديد أيضاً على أن بلدة الخيام ليست إلا «عينة من ضمن 160 قرية وبلدة في جنوب لبنان» يتمركز فيها حزب الله. وتشير وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن هذه المعطيات طرحت من الجيش الإسرائيلي في أروقة الأمم المتحدة، بل عمدت الاستخبارات الإسرائيلية إلى إبلاغ قائد اليونيفيل، الجنرال الإسباني، البرتو أسارتا، عنها قبل الأحداث الأخيرة بين قواته والأهالي في جنوب لبنان.

واكب الإعلان عن هذه المعطيات تغطية إعلامية غير مسبقة وتركيز على واقع منع دخول اليونيفيل إلى القرى بهدف تفتيش دورها السكنية بحثاً عن أسلحة ومخازن، تقول إسرائيل إنها مخبأة فيها.

وإذا كانت المعطيات الأخيرة، أي الكشف عما تقول إسرائيل إنها مخازن في الخيام وغيرها، تخدم إعداد الرأي العام العالمي لتجاوز جرائم حرب إسرائيلية في الحرب المقبلة، إلا أن توقيت الإعلان عنها يهدف، كما يبدو، إلى ملاقة بعض وحدات القوات الدولية والجهات التي تحركها، عبر إضفاء الشرعية على مساعيها في فرض أمر واقع على الجنوبيين وعلى الجيش اللبناني، من خلال تمكين اليونيفيل من ممارسة صلاحيات غير منصوص عليها في القرار 1701، وتحديد ما يتصل بالقيام بعمليات تفتيش للدور السكنية في القرى والبلدات الجنوبية، مع تجاوز للتنسيق مع الجيش اللبناني، وهو واقع، تسعى إلى تحقيقه إسرائيل، وتصر عليه، ومن شأن الحديث عن مخازن ومواقع تابعة لحزب الله في هذه القرى، بحسب المنطق الإسرائيلي، إيجاد بيئة ملائمة للتجاوزات ومحاولات فرض الأمر الواقع.

يحيى دبوبق

أن تتحدث إسرائيل عن وجود قدرات عسكرية غير مسبقة لدى حزب الله، أو أنه يعمل على استكمال جهوزيته لمواجهة الجيش الإسرائيلي، فليس بالحديث غير الاعتيادي، وقد ألقته الأذن الإسرائيلية كما ألقته الأذن اللبنانية جيداً، لكن ما يحتاج إلى تأمل، هو توقيت تل أبيب حديثها عن «كشف استخباري» لمخازن ومواقع تقول إنها تابعة لحزب الله، داخل قرى وبلدات تقع في منطقة عمل قوات الطوارئ الدولية، في سياق حملة دبلوماسية واسعة النطاق، لا يتوقع أن تتوقف. في إطار التعليق على استهدافات إسرائيل، من خلال «الكشف الاستخباري» الجديد، تنبغي الإشارة إلى الآتي:

المعيار الذي تقوم إسرائيل بموجبه القرار 1701، ووجود القوات الدولية في جنوب لبنان وأداءها، هو مسألة واحدة، وواحدة فقط: مدى قدرة اليونيفيل على منع أو عرقلة عملية بناء القدرات العسكرية لحزب الله. وما عدا ذلك، فليس إلا أمراً هامشياً، لا توليه تل أبيب أي أهمية. من البديهي القول، وبلا حاجة لاستحضار كثير من الشواهد والمؤشرات الدالة، إن التقدير الإسرائيلي لأداء اليونيفيل في هذا المجال، يلامس الصفر، فهذه القوات لم تتمكن من أداء المهمة الموكولة إليها، بعد فشل عام 2006 باجتماعات حزب الله بأداة عسكرية إسرائيلية، وبالتالي ترى تل أبيب أن تعاضد قدرات الحزب وتحديداً القدرة الصاروخية لديه، فشل ذريع لقوات اليونيفيل، ومن ورائها فشل المجتمع الدولي.

لكن، وكعادة الدولة العبرية، وعلى قاعدة «ما لا يدرك كله لا يترك جله»، لم يعن الفشل أن تستغني تل أبيب بالمطلق عن رهانها حيال القوات الدولية، وإنما تواضعت المطالب والطموحات من عمل اليونيفيل ضد حزب الله ومنع تعاضد قدراته العسكرية، إلى محاولة تسخير هذه القوات لمهمة ترى أنها قد تكون قادرة عليها، وهي مناصرة الحزب وإزعاجه والتشويش على جهوزيته، إذ يبقى لليونيفيل، ومهما تقلصت قدرتها العملياتية في مقابل حزب الله ومقابل الاحتضان الشعبي له، قدرة نسبية على القيام بهذه المهمة.

أما في ما يتعلق بـ«الكشف الاستخباري» الأخير، فيمكن القول إنه يأتي في سياق سياسة إسرائيلية عامة مقرررة لمواجهة الانتقادات الدولية في الحرب المقبلة مع حزب الله، في حال تعرض تل أبيب للمدنيين في سياق

جججج، تجاه حزب الله، إذ أكد جججج أنه «لا يمكن حل مسألة سلاح حزب الله إلا بالحوار وعلى مهل، باعتبار أن هناك أموراً تأخذ وقتاً أطول من أجل حلها». في المقابل، قال جججج إنه لم يلاحظ بعد حدوث «تحول كما يجب من أجل جعل العلاقات بين لبنان وسوريا طبيعية ومتقدمة بالفعل، إذ ما زالت هناك مسائل عالقة، وأهمها قضية ترسيم الحدود، والتخلي عن دعم القواعد العسكرية الفلسطينية، فضلاً عن قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية».

وفي السياق نفسه، نقلت صحيفة الشرق الأوسط أمس عن الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني - السوري نصري خوري «نفي علمه بأي تفاصيل عن زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى بيروت»، مشيراً إلى أنه «لم يبلغ بعد موعد الزيارة، وعندما تحدّد سبيلغونه».

وفيما انخفض مستوى الترشق السياسي بشأن قضية اليونيفيل، مع سحب الملف إلى مجلس الأمن الدولي، كان لافتاً أن مندوب فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة لم يكن مرتاحاً لصيغة البيان الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي، والذي لم يلق اللوم على المقاومة والأهالي في جنوب لبنان بصراحة، بل اكتفى باستنكار «الأحداث» بشدة. وقال جيرار أورو بعد جلسة مجلس الأمن الطارئة إن الأحداث التي جرت لم تكن عفوية ولا وليدة ساعتها، بل تدرج ضمن سلسلة من الحوادث، مطالباً بضممان حرية الحركة لقوات اليونيفيل.

وفي الجنوب، ورداً على التهديدات الإسرائيلية الأخيرة، قال مسؤول منطقة الجنوب في حزب الله الشيخ نبيل قاووق إن لدى المقاومة «بنك أهداف إسرائيلية».



على بعض العبارات والنصوص التي يتضمنها المشروع».

وكان يوم أمس قد شهد تشاوراً بين المستقبل والقوات مع حزب الكتائب للتوصل إلى «حل وسط» بشأن المشروع المقترح.

وفي سياق آخر، لفت أمس الهدوء الذي خيم على خطاب رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية، سمير

علم وخبر

التغيير الحكومي وجنبلاط

يبدو أن موضوع التغيير الحكومي مدار بحث على أكثر من صعيد، وبين أكثر من جهة محلية وإقليمية. وقال مسؤول بارز في دولة معنبة بالوضع اللبناني إن الجميع ينظر إلى النائب وليد جنبلاط معرفة حقيقة موقفه، وما الذي يمكنه القيام به إذا تقرر حصول هذا التغيير، لأسباب تتعلق بالوضع الحكومي نفسه، أو بالوضع السياسي العام في البلاد والمنطقة.

يتوقع الهدوء!

سأل مسؤول أممي مرجعاً حكومياً لبنانياً عن توقعاته لردود الفعل التي قد يخلفها في لبنان صدور القرار الاتهامي في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فردّ المرجع متوقعاً استمرار الهدوء في لبنان، وعدم صدور أي رد فعل سلبي على القرار.

الاتهام في نهر البارد

أكدت مصادر قضائية أن القرار الاتهامي في قضية معارك نهر البارد بين الجيش وفتح الإسلام بات جاهزاً منذ أشهر، وأن إصداره مرتبط حصراً بتوفير مكان لمحاكمة المتهمين، الذين سيُزيد عدد من سيحضر المحاكمة منهم على مئتين، علماً بأن مجلس الوزراء كان قد قرر منذ أكثر من عام بناء قاعة محاكمة ضمن الأراضي التابعة للسجن المركزي في رومية.

رسالة امتعاض

منعت قيادة أحد الأحزاب، عضواً في الكتلة النيابية الخاصة به، من إرسال برقية إلى مرجع حكومي يشير فيها إلى مدى الامتعاض من أدائه، إلا أن هذا النائب نقل فحوى رسالته إلى أحد مستشاري المرجع، وهي رسالة قاسية وشديدة اللهجة.

ما قل ودل

كشفت مصادر دبلوماسية رفيعة المستوى في مجلس الأمن الدولي أن المدعي العام الدولي، دانيال بلمار، زار نيويورك الأسبوع الماضي، وعقد سلسلة اجتماعات مع الأمين العام بان كي مون، ومساعدته للشؤون القانونية باتريشا أوبراين، ليطلعهما على



مدى التقدم الذي تحقّق حتى الآن في سير التحقيق بجريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. واجتمع بلمار إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمي العضوية، كلاً على حدة.



هناك بين نواب المعارضة السابقة إلى لا يتردد في الإشارة إلى «تحايك»

يؤكد نواب المستقبل أن «تعطيل النصاب» ليس مطروحاً والقوات لم تتلق أي اقتراح



كل ما يجري التماسه من «تسخين الأجواء على صعيد الملفات كلها». فهم يتابعون الأداء الإعلامي والسياسي لمن بقي من ثورة الأرز، والذي يتمحور حول المحكمة الدولية وإشكالات أهالي الجنوب وتوقيف الشبكات العميلة وغيرها من الملفات الأساسية الأخرى. وهم لاحظوا في الوقت عينه تراجع حدة مواقف صقور 14 آذار، وهو الأمر الذي لم يتناولوه بـ«طيبة قلب»، لأن الخلفيات السياسية معروفة.

رغم القلق والتشاؤم والتفاؤل، من المتوقع أن تسير الجلسة اليوم على نحو طبيعي، فيفتتح الرئيس بري اللقاء بحضور النواب وعدد من الوزراء المعنيين، لنتطلق مناقشة المواد الكثيرة الباقية من نص الاقتراح. فيؤكد نواب المستقبل أن «تعطيل النصاب» ليس مطروحاً، فيما يشدد نواب من القوات اللبنانية على أنهم لم يتلقوا أي اقتراح من حلفاء لهم، للانسحاب من الجلسة. إلا أن ما سيحدّد مدى جدية جلسة اليوم، هو أجواء النقاش ومدى السعي إلى تأخير النقاش الذي قد يلجأ إليه البعض، كما حصل في الجلسة الأولى.

ومن المتوقع أن يعيد نواب مستقبلليون السؤال عن موضوعي «الصدوق السبادي» و«الهيئة المشرفة على تنفيذ المشروع»، وهما مسألتان لحظتا بعض الاحتجاج في الجلسة السابقة.

مشروعها». وهو ما يتعارض مع مبدأ «تركيب البازل»، الذي يتحدث عنه المقربون من بري، وينص على جمع أطراف نقاشات القانون والمشروع.

وهناك بين نواب المعارضة السابقة من لا يتردد في التعبير عن «شم رائحة تحايك»، معتبرين أن الطرف الآخر «عمل على الظهور في وجه إيجابي، فيما هو يعمل سلبياً في الخفاء». يستند الموقف المتشائم لهؤلاء على التركيز المتواصل لنواب 14 آذار على عنواني «مدى جدية مناقشة اللجان للاقتراح، في ظل عدم انتهاء الحكومة من عملها، وعدم قدرة النواب على النقاش لأن الملف تقني وعلمي». في خلفية هؤلاء المتشائمين أيضاً،